جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسية
كلية الادارة والاقتصاد
قسم المالية والمصرفية
الدراسة الصباحية

دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تفعيل التنمية الاقتصادية في العراق

بحث قدم إلى مجلس قسم المالية والمصرفية / كلية الادارة والاقتصاد
كجزء من متطلبات نيل درجة البكالوريوس في علوم المالية والمصرفية

مقدم من قبل الطالبة

سارة سعد حنون

بإشراف

أ . جنان سليم هلال

٢٠١٩ م ١٤٤٠ هـ

الآية القرآنية

بسم الله الرحمن الرحيم

((يرفع الله الذين أمنوا منكم والذين أتوا العلم درجات والله بما تعملون خبير))

صدق الله العلي العظيم

سورة الأنعام ، الآية (١٠١)

الاهداء

اليكِ يا منبع الامل الصافي الحنون

والامل المشرق الذي لا يغيب

اليكِ اهدي عباراتي ... وازكى تحياتي

أمـــــي

اليك يا من غمرني بعطفك وحنانك وزرعت بنفسي

حب الخير

اليك اهدي حبي وقلمي وجهدي

أبـــــي

الباحثة

شكر وتقدير

الحمد الله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد وآله الطيبين الطاهرين ..

وبعد لمن دواعي سروري بعد الانتهاء من انجاز البحث بحول الله وتعالى وقوته ، أن اتقدم بجزيل الشكر و الأمتنان الى استاذتي الفاضلة المشرفة الاستاذة (جنان سليم هلال) لما قدمتهُ من آراء وافكار قيمة وتوجيهات سديدة وبناءة عن تواصلها الدائم في اثناء مسيرة الكتابة مما اضفت عليه أسس الرصانة العلمية السليمة متمنيه لها دوام الصحة والعافية والتوفيق

الباحثة

المحتـويـات

ت	الموضوع	الصفحة
١	الآية القرآنية	أ
٢	الاهداء	ب
٣	الشكر والتقدير	ج
٤	المقدمة	١
٥	المبحث الاول المفهوم والاهداف والادوات الاستثمارية	٢ ـ ٩
٦	المبحث الثاني التنمية	١٠ ـ ١٨
٧	المبحث الثالث الجانب العلمي	١٩ ـ ٢٢
٨	الاستنتاجات و التوصيات	٢٣
٩	المصادر	٢٤
١٠	الملحق	٢٤

المقدمة

شهد الاقتصاد العربي أواخر القرن العشرين تزايد بموضوعة الاستثمارات الاجنبية لأنها تعد ظاهرة الأكثر قوة وفاعلية في العلاقات الاقتصادية الدولية سيما الاستثمارات الاجنبية المباشرة متمثلة بالشركات المتعددة الجنسية اذا اصيح لها دور فاعل في التحولات الاقتصادية الدولية سواء من الناحية المالية التمويلية او التسويقية او التكنولوجية وحتى الاعلامية .

والعراق كما هو معلوم بحاجة الى اعادة بناء البنى التحتية واعمار ما دمرته الحروب وانعاش القطاعات الانتاجية كالصناعة والزراعة وتقادم مثير من المشاريع الصناعية والتي تحتاج الى اعادة بناء وتحديث اضافة الى قطاع الكهرباء والماء ناهيك عن المديونية والتعويضات التي يعاني منها العراق والاقتصاد العراقي تحديداً وبنفس الوقت يعاني هذا الاقتصاد ومن الفجوة الكبيرة بين الايرادات والمصروفات وعدم كفاية الادخارات لسد احتياجات عملية البناء والاعمار وصعوبة الحصول على قروض اضافية بسبب المديونية والشروط المطلوبة من المؤسسات الدولية وما يترتب على هذه القروض من فوائد اضافية ولم يكن امام العراق خيار اخر اذا ما اراد بناء وتنمية جميع قطاعاته الانتاجية والخدمية سوى اللجوء الى الاستثمارات الاجنبية لتأمين الحد الادنى من الموارد اللازمة لإعادة البناء .

اولاً : أهمية البحث

تكمن اهمية البحث في دور الاستثمار الاجنبي المباشر كونه اهم مصادر التمويل الخارجي لعملية التنمية واعادة اعمار العراق وحل المشاكل القطاعية للاقتصاد العراقي ويرتبط هذا الدور بإمكانية دخول الشركات الاجنبية بإمكاناتها المالية الضخمة وقدرتها على جلب التكنولوجيا المتطورة وفتح فرص العمل وادخال الاساليب الحديثة في الادارة والعمل بضوء تقاليد العصر الجديدة وتدريب الكوادر الوطنية ادارياً وفنياً .

ثانياً : مشكلة البحث

هل بإمكان الاستثمار الاجنبي المباشر ان ينجح في تفعيل التنمية الاقتصادية رغم افتقار البلدان النامية ومنها العراق للمدخرات الوطنية والخبرات التكنولوجيا .

ثالثاً : هدف البحث

يهدف البحث الى معرفة دور الاستثمار الاجنبي في عملية التنمية الاقتصادية في العراق والاستفادة من تجربة جمهورية الصين في تجربة فريدة في استقبال هذا الاستثمار وانعكاسه على التنمية الاقتصادية

رابعاً : هيكلية البحث

ضم البحث في طياته المقدمة واهمية و مشكلة و هدف البحث وثم ضم البحث ثلاث مباحث اختص الاول بالمفهوم والاهداف والادوات الاستثمارية وضم الثاني مفهوم التنمية الاقتصادية واهدافها ودور الدول في القطاع الخاص في القمة الاقتصادية ، واخيراً المبحث الثالث الذي ضم الجانب العملي من البحث الذي بين اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر على متطلبات التنمية الاقتصادية في العراق واختتم البحث بالاستنتاجات والتوصيات والمصادر .

المبحث الاول

الاطـــار النظـري

اولاً : مفهوم الاستثمار

مفهوم الاستثمار في الادارة المالية : انه اكتساب الموجودات المالية اي توظيف الاموال في الاوراق والادوات المالية (حردان ، ١٩٩٧ ،٢٢)

وايضاً هو توظيف اموال في اجل معين او عدد معين من الاصول تحفيظ بها لشخص (المستثمر) فرداً كان او مؤسسة لفترة زمنية قادمة بهدف الحصول على تدفقات مستقبلية يحقق له مردود معين (الدوري ،٢٠١٠ ،١)

كما يعرف على انه التعامل بالأموال للحصول على الارباح وذلك بالتخلي عنها في لحظة زمنية معينة ولفترة معينة بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوض عن القيمة الحالية لأموال المستثمرة وتعوض عن كامل لمخاطرة الموافقة للمستقبل .(مؤد عبدالرحمن ،١٠٢)

ثانياً : أهداف الاستثمار

يمكن اجمال اهم اهداف النشاط الاستثمار بنقاط التالية :

١- تحقيق نموا اقتصادياً يزيد من الناتج الاجمالي ومن من الدخل القومي .
٢- تحقيق قفزات نوعية في جميع القطاعات القابلة للنمو والتطور .
٣- تحقيق نهضة فعلية تشكل اثارها جميع المواطنون بما يؤدي الى تقليل البطالة وتحسين الخدمات وحل مكلة السكن وتطوير المهارات الفنية فضلاً عن الارتقاء المتوازن بالقطاعات الانتاجية .
٤- بناء وتطوير الهياكل الارتكازية للمجتمع بما يترك اثراً ايجابياً على الاداء الاقتصادي
٥- دعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات
٦- التطوير والابتكار المستجد والذي يعتمد على نتاجات الفكر البشري الذي يعد اهم من الاستثمار في الرأسمال المادي لان الاخير يعتمد على الاول .
٧- اجتماعيا فان العملية الاستثمارية بما تعنية من رفع المستوى معدل الدخل الفردي تعمل على تقليل مساحات الفقر والحرمان والتالي تحول الناس الى الاهتمام بالقضايا الثقافية والفنية والرياضة كذلك العمل على تقليل نسبة الامية في المجتمع كنتيجة طبيعية لاستثمار في الميدان العلمي والتربوي والبحثي من خلال التوسع في عملية بناء المدارس والجامعات ومراكز البحوث ناهيك عن بناء المستشفيات ودور الرعاية الاجتماعية وتبقى عملية الاستثمار والنشاط الاستثماري الصحيح .(خلف ، ج٢،م س ذ)

العوامل المؤثرة في الاستثمار فهي :

١- توقعات الانشطة الاقتصادية
٢- الكفاءة الحدية لرأس المال .
٣- معدل سعر الفائدة .
٤- التوفير .
٥- الاستهلاك .

والان نود نشرح هذه العوامل بإيجاز :

١- **توقعا ت الانشطة الاقتصادية :-** من العوامل الاساسية المؤثرة في الاستثمار توقع رجال من العمل والاقتصاد والمنظمين الاقتصاديين لطبيعة النشاط الاقتصادي المستقبلي في المجتمع ، فاذا كان رجال الاعمال يحملون الموافق المتفائلة حول الانشطة الاقتصادية المستقبلية ، اي يتوقعون الربح من هذه الانشطة فإن حجم الاستثمار يزداد والعكس هو الصحيح .
٢- **الكفاءة الحدية لرأس المال :-** اذ كان عوائد او فوائد رأس المال في المشاريع الانتاجية والخدمية اكبر من سعر الفائدة فإن حجم الاستثمار يأخذ بالزيادة والعكس هو الصحيح، اذ كان سعر الفائدة يعطي مردوداً اقتصادياً اقل من المردود الاقتصادي لرأس المال المستثمر في عمليات الانتاج والمشاريع الخدمية الاخرى .
٣- **معدل سعر الفائدة :-** اذ كان سعر الفائدة عالياً فان حجم الاستثمار يتقلص اما اذا كان سعر الفائدة واطئاً فإن حجم الاستثمار يزداد املاً في جني الارباح المتأنية عن استثمار رأس المال في المشاريع الانتاجية .
٤- **التوفير :-** يتأثر الاستثمار طالما ان التوفير يساوي الاستثمار كما ان اللورد (كينز) بمعنى اخر ان ما يوفره الافراد من استثمار يأخذ طريقة الى المشاريع الانتاجية والخدمية يشمل استثمار لذا فزيادة مستويات لتوفير تقود الى زيادة مستويات الاستثمار .
٥- **الاستهلاك :-** يؤثر متغير الاستهلاك في الاستثمار فزيادة الاستهلاك تعني زيادة الطلب على السلم وزيادة الطلب على السلع تؤدي الى زيادة الاسعار والارباح التي يجنيها المنتجون وزيادة الارباح تحفز رجال الاعمال على استثمار اموالهم في المشاريع الانتاجية المربحة .(القريشي ،٢٠١١)

ثالثاً : الهيكل التنظيمي والقرارات الاستثمارية

١) الهيكل التنظيمي لإدارة الاستثمار:

لكل ادارة الاستثمار من الادوات الحديثة في الشركات وقد حدث توسع في تشكيلاتها لا بعد تزاد الفوائض المالية لدى المستثمرين او الشركات ، وكذلك لتحدد الفرص الاستثمارية المتاحة على اثر الانفتاح الاقتصادي وانتشار مظاهر العولمة وزيادة وسائل الاتصال والاجهزة الالكترونية في جذب الاستثمارات ، فأن التوسع في انشاء اقسام مستقبلية لإدارة الاستثمار ضمن الهيكل التنظيمي للمشاريع بدأت في الآونة الاخيرة ، وذلك لا يوجد استقرار في هيكلها التنظيمي والشكل الاتي يبين أهم الوحدات التي يتكون منها ادارة الاستثمار.

مخطط رقم (١) الهيكل التنظيمي لإدارة الاستثمار

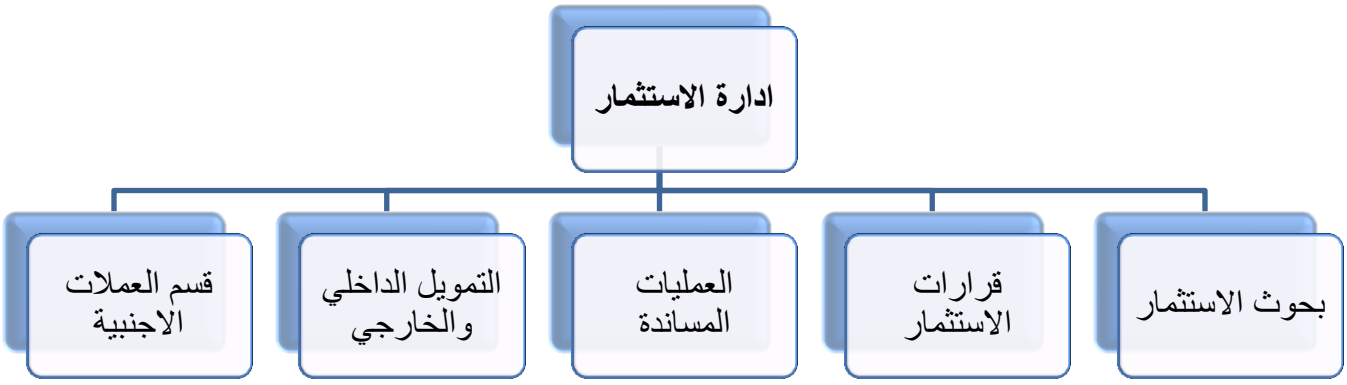

المصدر : ال تسبيب ،دريد كامل ، رقم الايداع دائرة المكينة الوطنية ، عمان ، الاردن ، ٢٠٠٨ .

ويتضح من المخطط ان الهيكل التنظيمي المناسب لإدارة الاستثمار لتكون من الاقسام التالية :

١- قسم أبحاث الاستثمار :- ينفذ هذا القسم مهمة متابعة الاوضاع والظروف الاقتصادية في الاسواق الداخلية والخارجية واعداد الدراسات والتقارير الخاصة بخلق وابتكار الفرص الاستثمارية ومواكبة التطورات في السوق وعرض البدائل المتاحة ، وتوفير البيانات والمعلومات التي تستطيع من خلالها ادارة الاستثمار ان يتفاعل مع الظروف المستجدة وتطورات الحاصلة في البيئة المحيطة بالمستثمر حتى تختار التوقيت المناسب لاتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة .

٢- قسم قرارات الاستثمار :- يقوم بدراسة كافة الادوات والفرص والبدائل الاستثمارية المتاحة واتخاذ القرارات بصددها ولكافة اعمال الاستثمار الاخرى سواء كانت قصيرة او متوسطة او طويلة الاجل وترتبط اعمال هذا القسم مع طبيعة الاستراتيجية الاستثمارية ، ان يقوم بتجميع

معلومات عن الفرص الاستثمارية المتاحة وعرض بدائل الاستثمارية المختارة على ادارة العليا تحليلها واستخدام ادوات التحليل المتاحة مع التوصية باختيار افضلها .

٣- قسم العمليات المساندة :- هو القسم المعنى بالعمليات التنفيذية المرتبطة بنشاط اقسام الاستثمار لمختلفة والتنسيق بينها كقسم الابحاث واتخاذ القرارات ومتابعة تنفيذها مع الاقسام الاخرى .

٤- قسم التمويل الداخلي والخارجي :- ان مهمة هذا القسم انجاز اعمال المرتبطة بالقروض التي يحصل عليها المستثمر وتقديم المشورة لتحديد انواع التسهيلات المناسبة للمستثمر خلال الفترة المتاحة سواء لتمويل عملياته من مصادر داخلية و خارجية .

٥- قسم العملات الأجنبية :- نتيجة للانفتاح الاقتصادي وتحرير التعامل بالعملات الاجنبية محلياً وقسم الدول الاخرى والتغير المتمر لأسعار الصرف للعمليات الرئيسية في السوق اصبح لهذا القسم أهمية كبيرة اذا يقوم بحساب قيمة الاستثمارات والعوائد التي تحققها بعد اعادة تقييمها بالعملات الاجنبية التي يتعامل معها المستثمر ولموازنة بين العملات الاجنبية والاحتفاظ بها لأغراض التحوط مستقبلاً وخاصة عملات الدول التي يتعامل معها المستثمر او قد يتم استخدامها لأغراض المضاربة والحصول على ارباح مرتفعة .

٢) القرارات الاستشارية :

ان القرار الاستشاري هو ذلك الاختيار المدرك والواعي بين البدائل المتاحة في موقف معين وهو اختيار بوعي يقوم التدبير والحساب في الغاية والوسيلة ، ان الاصل في القرار هو عدم التأكد النتائج عن وجود مناهج وبدائل متعددة ولذلك يعد اتخاذ القرار العملية الحرجة في الادارة ويجد المستثمر متخذ القرارات وسط ثلاث ظروف هي :

أ- حالة التأكد : هو الظرف المثالي لاتخاذ القرار لمعرفته بالبدائل والظروف المحيطة بها والنتائج عنها ولأهداف التي ينشدها المستثمر .

ب- حالة المخاطرة : والتي ليكون متخذ القرار على بينة بالمعلومات الجزئية وغير الكاملة عند تقدير احتمال تحققها النتائج .

ج- حالة عدم التأكد : وهي حالة عدم توفير المعلومات عن الاحتمالات والبدائل ونتائجها وتوزيعها الاحتمالية وهنا يعتمد اتخاذ القرار على طبيعة التخمينات التي بموجبها يتم تقدير العوائد المستقبلية ويعتمد هذا التقدير على معايير اتخاذ القرار فنجد المعيار التفاؤلي اذ يختار اكبر عائد لكل بديل ومن ثم يتم اختيار اكبرها ، والمعيار الثاني التفاؤلي المتحفظ اذ يقع الاختيار على اقلها واختير المعيار التفاؤلي اذا يتم عرض اقل عائد لكل بديل واختيار اكبر عائد من بينها يسند القرار الاستثماري على مفهوم المستثمر الرئيسي الذي يعتمد لأسلوب العلمي في اتخاذ قرارات الاستثمارات الاقتصادية ، اي يتسم القرار بالقدرة على الاستخدام المثل للموارد النادرة من خلال الحصول على اكبر عائد ممكن على الاستثمار وبأقل درجة مخاطرة .

ان طبيعة القرار الاستثماري هو قرار لا يمكن تكراره او اعادته ويتحد تأثيره لفترة طويله وهو بذلك من القرارات الاستراتيجية حيث يمتد اثره الى المستقبل ، وان القرار الاستثماري يتضمن تحديد الاستراتيجية التي يتم العمل بها بشأن الاستثمارات المستقبلية وتميز القرار في مجال الاستثمارات الرأسمالية والادوات المالية الاخرى بعدم القدرة على تحديد العائد على الاستثمارات بالدقة نظراً لوجود هامش واسع عن التقدير المعتمد على التنبؤ .

وان القرار الاول تحديد سياسة الاستثمار والمفاضلة بين الاستراتيجية الادارة الخاملة والفعالة اي مدى تطبيقات استراتيجية المضاربة في الاستثمار او الاعتماد سياسة عدم المضاربة من قيل بعض المستثمرين .(ال تسبيب ، ٢٠٠٨) .

رابعاً : انواع الاستثمارات

يمكن تقسيم الاستثمار حسب معايير الاتية :

أ- معيار العائدية وهي :
١) الاستثمارات الخاصة : يقوم بها اشخاص طبيعيون او معنويون يسعون الى تنمية ثرواتهم عامة وزيادة الانتاج خاصة .
٢) الاستثمارات العامة : وتقوم بها المشاريع التي تعود فيها ملكية وسائل الانتاج للدولة وغايتها تحقيق المنفعة العامة اولا تم تحقيق الارباح .
ب- معيار الهدف من الاستثمار وهي :-
١) الاستثمار الاقتصادي : وهدفه الزيادة في السلع والخدمات ومن ثم زيادة الناتج القومي والاجمالي .
٢) الاستثمار المحلي : ويعني نقل ملكية الاموال من مستثمر لأخر .
ج- حسب معيار النشاط الاقتصادي ويقسم الى :
١) استثمار زراعي
٢) استثمار صناعي
٣) استثمار خدمي
د- حسب معيار مادة الاستثمار وهي :
١) استثمار في السلع و خدمات .
٢) استثمار في الاصول الاخرى كالآلات والعقارات والمعدات .
٣) استثمار في الاصول المالية كالأسهم والسندات .
ه- حسب معيار التمويل ويضم :
١) الاستثمار المحلي: وهذا نوع من الاستثمار يكون مصدر تمويله من داخل البلد اي محلياً سواء كان من القطاع الخاص او العام ويقوم بإداراته وجني ارباحه مستثمرون يحملون جنسية البلد المحتضن لتلك الاستثمارات .

٢) الاستثمار الاجنبي : استثمار يكون مصدر تمويله خارجياً اي من خارج حدود البلد وهذه الاستثمارات تهدف الى جني الارباح و زيادة المنافع المتحققة فهو اذاً استثمار من خارج الحدود نتيجة لانتقال رؤوس الاموال ومختلف الموارد الاقتصادية بين البلدان المختلفة .

(خلف : ٢٠٠٧، ١٦٣)

خامساً : ادوت الاستثمار

ادوت الاستثمار : هي تلك الادوات التي يتم استخدامها من قبل المستثمرين لحيازة اصل معين ، وادوات الاستثمار كثيرة جداً لكن يمكن استعراض اهمها حسب اهميتها في الاقتصاد القومي ودرجة سيولتها وكمايلي .

١- الادوات المالية : تعد الاوراق المالية من ابرز ادوات الاستثمار المتاحة نظراً للمرونة التي تتمتع بها المزايا التي تحملها وهي عدة انواع تختلف من حيث عائد والمخاطر والحقوق ، وتتصف الاوراق المالية بسهولة تحويلها الى سيولة تغذية لهذا تتصف بانخفاض المخاطر التسويقية اي مقدار الزمن الازم لتحويل الاوراق المالية الى نقد ولكن تتعرض لمخاطر اخرى سنذكرها لاحقاً ويحقق الاستثمار في الاوراق المالية هدفي الربحية والسيولة في آن واحد . والاوراق المالية على نوعين منها ادوات ملكية مثل الأسهم بأنواعها تختلف والتعهدات واخرى تسمى ادوات دين مثل السندات بأنواعها تختلف ادوات الملكية عن ادوات الدين من حيث طبيعة الدخل ودرجة الامان فالأسهم تتغير عوائدها عادة بتغير الانتاج والارباح التي تحققها الشركة لذلك تتميز بارتفاع ودرجة مخاطر مقارنة بالسندات ، اما السندات دخلها ثابت وتتميز بأنها اقل مخاطرة من الأسهم وهذا الاختلاف يوفر للمستثمر بدائل متعددة لاختيار الاداة المناسبة او تنويع محفظته الاستثمارية .

٢- الاستثمار في العقارات : هذا النوع من الاستثمار يمكن مشاهدته على حقيقته ويعد هذا من الاستثمارات المربحة والمقبولة من قبل مجموعة صغيرة من المستثمرين الخبراء في هذا المجال ، ويأتي الاستثمار في العقارات بالمرتبة الثانية من بين ادوات الاستثمار الاخرى كون العقارات متاحة بشكل واسع للمستثمرين إضافة الى المزايا التي يتمتع بها لاستثمار في العقار واكثر انواع الاستثمارات العقارية هو شراء منازل وليكون عـــادة الدفع بالأجـــل لسنوات ، والنوع الثاني من الاستثمار العقاري هو شراء الراضي بهدف انتظار ارتفاع قيمتها وبيعها في المستقبل والحصول على الارباح ، وهناك شكلان الاستثمار العقار :

أ- الاستثمار المباشر : ونقصد بذلك شراء العقار الحقيقي اي شراء اراضي او مباني او شقق من قبل المستثمر مباشرة .

ب- الاستثمار غير المباشر : عندما يتم شراء سند عقاري صادر عن بنك العقاري او المشاركة في محفظة مالية لإحدى الشركات التي تتعامل بالعقارات او الاستثمار في المنتجعات السياحية .

٣- الاستثمار في السلع : تعد السلع إحدى ادوات الاستثمار المهمة نظراً لكونها تتمتع بمزايا اقتصادية خاصة تجعل منها اداة استثمارية جيدة وخاصة مجموعة السلع التي يتعامل بها

اسواق متخصصة ومعروفة تحدد اسعارها وترتب اضافتها داخل هذه الاسواق مثل سوق الشاي السيلاني في سيرلانكا وسوق الذهب في لندن ، واغلب عقود التعامل بهذه السلع تتم بطريقة العقود المستقبلية الخاص عبارة عن عقدين طرفين الطرف الاول الذي ينتج السلعة والطرف الاخر الوكيل اذ يتعهد المنتج بموجب هذا العقد للمسار بتسليمه كمية معنة من السلعة المنتجة بتاريخ مستقبلي وبكمية محددة وسعر متفق عليه مقابل الحصول على نقطية او عمولة تحدد بنسبة معينة من مبلغ العقد .

٤- المشروعات الاقتصادية : وهي اكثر ادوات الاستثمار انتشاراً وتتمثل في المشاريع الصناعية او التجارية او الزراعية وتتصف مثل هذه الاستثمارات بكونها استثمارات في اصول حقيقية كالمباني والآلات والمعدات زغيرها ، ومن ميزاتها انها تساهم بإنتاج القيمة المضافة لاقتصاد القومي اي اضافة قيمة جديدة للاقتصاد وتزيد عن ثروة المالكين وعلى مستوى البلد فأنها تؤدي الى زيادة النتائج الاجمالي المحلي وفي تراكم رأس المال الثابت .

وخصائص الاستثمار في مثل هذه المشاريع :

أ- يتصف العائد بالاستمرارية والمعقولية مقارنة بكلفة لاستثمار لأنه قائم على اساس دراسات لجدوى الاقتصادية والفنية لمشروع لكون فترة الاستثمار طويله .

ب- ارتفاع هامش الامان وانخفاض درجة المخاطرة لاعتماد هذه المشاريع على الدراسات الاقتصادية التفصيلية لبيئة لمشروع الخارجية وعوامل الداخلية وطبيعة الانتاج .

ج- تتميز المشاريع المختارة بدرجة عالية من الملائمة مع طبيعة المستثمر وميوله .

د- غالباً ما يقوم المستثمر بإدارة هذه المشاريع بنفسه وخصة في المشاريع الفردية .

ه- ارتفاع حجم الفائدة المتحققة للمجتمع من الاستثمار في هذه المشاريع لأنها تؤدي الى انتاج السلع والخدمات اي تزيد من الناتج المحلي والاجمالي .

و- انخفاض درجة السيولة لعدم وجود سوق ثانوي يتعامل معها .

٥- العملات الاجنبية : تظهر أهمية التعامل بالعملات الاجنبية من كونها نتيجة حتمية لعمليات التجارة الدولية أي انها الوجه لأخر للتعاملات الدولية والعلاقات بين الدول ، ويعتمد سوق العملات الاجنبية على الاسعار المعروفة من قبل اشهر المصارف العالمية في نيويورك ، لندن ، طوكيو ، وهو سوق يعمل على مدار الساعة وتتحدد اسعار العملات حالياً مقابل بعضها في اسواق حرة سمي سوق القطع الاجنبي مع بعض وبفعل تأثير قانون الفرص و الصلب وتتحدد اسعار الصرف الاجنبي ، وعند التعامل بالعملات الاجنبية كأدوات استثمارية ويتعرض الاستثمار في العملات الاجنبية الى ثلاثة انواع من من المخاطر :

أ- مخاطر سعر الفائدة والناجمة عن التغير في اسعار الفائدة المصرفية .

ب- مخاطر السيولة وهي تلك المخاطر ناجمة عن عدم توفير السيولة عند حلول موعد التسديد .

ت- مخاطر الايمان او مخاطر التسديد وثاني هذه المخاطر بسبب عدم تسديد طرف المشارك في عملية الشراء للعملة الاجنبية نتيجة الافلاس .

وتستخدم وسائل الاتصالات الحديثة عند تعامل بها ولا يوجد سوق مادي فعلي اي مكان معين تتم تبادل العملات الاجنبية فيه .(ال تسبب ،٢٠٠٨)

سادساً : مفهوم الاستثمار الاجنبي

هنالك عديد من مفاهيم والمضامين لهذا المصطلح الاقتصادي وذلك تبعاً للمذاهب الاقتصادية وعقيدة المجتمعات نهج المخططون فهو يعني :

١- الفويا : الاستثمار من الثمر والمستثمر هي انواع الاموال واستخدام معناها يبني او يزيد وانما عادة يكون في الاموال بأشكالها المختلفة والتي منها العقارات او المنقولات وبقية الاشكال المادية .
٢- اضافة الى المخزون من الاموال المنتجة مثل السلع هي المعدات والمنشآت او البضائع الموجودة ان هذا المعنى ينصرف الى الاضافة في السلع لمادية سواء كانت معدات رأسمالية او مباني او اضافات الى المخزون القائم .
٣- وهو التعبير في رصد رأس المال خلال مدة ومنية محدودة و الاستثمار هنا على خلاف رأس المال فهو يمثل تدفق وليس رصيد قائم وهذا يعني انه في حين يقاس رأس المال عند نقطة زمنية محدودة فان الاستثمار يمكن قياسه خلال فترة زمنية محددة .
٤- الاستثمار يعني استخدام المدخرات النقدية والعينية في الاقتصاد لتكوين اصول رأسمالية موجودات ثابتة تستخدم في انتاج السلع وخدمات .
٥- الاستثمار : استخدام المال لجني المزيد من المال ، اي لكسب الدخل او زيادة رأس المال او كلهما ، وهذا يعني مستخدم لما يدل على الاستثمار اعتماداً على التطور الذي حصل في الدراسات الاقتصادية يسمى نظرية الاقتصاد الكلي وموقع الاستثمار منها وصولا لما يعنيه مضاعف الاستثمار .(ساموﻟن ، هاوس ، ٢٠٠١ ، ٤٦٦)

المبحث الثاني : التنمية

اولاً : مفهوم التنمية

يعد مفهوم التنمية من اهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين حيث اطلق عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة فيما يسمى بـ عملية التنمية .

وقد برز مفهوم التنمية (Development) بصورة اساسية منذ الحرب العالمية الثانية حيث لم يستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصادية البريطاني البارز (ادم سميث) في الربع الاخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية الا على سبيل الاستثناء فالمصطلحات اللذان استخداماً للدلالة على حدوث التطور المشار الية في المجتمع كانا التقدم المادي(Material progress) .

او التقدم الاقتصادي (Economic progress) وحتى عندما ثأرت مسالة تطوير بعض اقتصاديات أوربا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت الاصطلاحات المستخدمة هي التحديث (Modernization) او التصنيع (Industrialization) وقد برز مفهوم التنمية (Development) بداية في علم الاقتصاد حيث استخدم للدلالة على عملية احداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين ليهدف اكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل افراد بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الاساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه بالصورة التي تكفل زيادة درجات اشباع تلك الحاجات الاساسية عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال ، ثم انتقل مفهوم التنمية الى حقل السياسة منذ ستينات القرن العشرين حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوربية تجاه الديمقراطية .

وتعرف التنمية السياسية : بأنها عملية تغيير اجتماعي متعد غايته الوصول الى مستوى الدول الصناعية ويقصد بمستوى الدولة الصناعية ايجاد نظم تعددية على مشاكلة النظم الاوربية تحقق النمو الاقتصادي والمشاركة الانتخابية والمنافسة السياسية وترسخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة القومية ولاحقاً تطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية فأصبح هناك التنمية الثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الانسان وكذلك التنمية الاجتماعية التي تهدف الى تطوير التفاعلات .

المجتمعية بين اطراف المجتمع :

الفرد ، الجماعة ، المؤسسات ، الاجتماعية المختلفة ، المنظمات ، الاهلية بالإضافة لذلك استحدث مفهوم التنمية البشرية الذي يهتم بدعم قدرات الفرد وقياس مستوى معيشته وتحسين اوضاعه في المجتمع .

ويلاحـــظ ان مجموعة المفاهيم الفعلية المنبثقة عم مفهوم التنمية ترتكز على عدة مسلمات :

أ- غلبة الطابع المادي على الحياة الانسانية حيث تقاس مستويات التنمية المختلفة بالمؤشرات المادية البحتة .
ب- نفي وجود مصدر للمعرفة مستقل عن المصدر البشري المبني على الواقع للشاهد والمحسوس اي بعبارة اخرى إسقاط فكرة الخالق من دائرة الاعتبارات العلمية .
ج- ان تطور المجتمعات البشرية يسير في خط متصاعد يتكون من مراحل متتابعة كل مرحلة اعلى من السابقة ولذلك انطلاقاً من اعتبار المجتمع الاوربي نموذجاً للمجتمعات الاخرى ويجب عليها محاولة الحاق به .(نصر عارف ، كلية القاهرة)

ثانياً : التنمية الاقتصادية

تعتبر التنمية بمفهومها الشامل والمعاصر عملية تخص جميع مستويات الحياة ومجالاتها وهي فكرة ولدت بين الحربين العالميتين واتسعت الان حيث حظي موضوع التنمية باهتمام التنمية بالغ سواء على مستوى الشعوب او الحكومات وتزايد احساسي الشعوب بانقسام دول العالم الى بلاد متقدمة واخرى مختلفة وبلاد غنية تضم اقل من خمس سكان العالم وتحصل على ثلثي الدخل العالمي .

وبلاد فقيرة تعيش مأساة التخلف وتضم على مسرحها اكثر من ثلثي سكان العالم بينما يقل نصيبها عن سبع الدخل العالمي .

ولما كانت الدول المختلفة تقع في معظمها في جنوب الكرة الارضية والمتقدمة معظمها في شمالها فقد فرق الاقتصاديون بين شمال متقدم وجنوب متخلف لتزداد اهمية التنمية للدول المختلفة والتي يطلق عليها تأدباً الدول النامية والتي تسعى الى عبور فجوة التخلف وتأمل في تطوير اقتصاداتها والنهوض بها عجلة التقدم الاقتصادي العالمي .

١- مفهوم التنمية الاقتصادية :-

اذا كان النمو يمثل التحسن الكمي لجعل الاقتصاد بما في ذلك الموارد والنمو الديمغرافي وانتاجية العمل وهذا النمو يقتضي سلسلة من التغيرات والمتأقلمات التي بدونها يتوقف النمو ، كما تعرف ايضا بأنها : مجموع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المرافقة للنمو .

ويمكن تعريف التنمية بأنها : مجموع السياسات التي يتخذها مجتمع معين وتؤدي الى زيادة معدلات النمو الاقتصادي استناداً الى قواه الذاتية لضمان هذا النمو واتزانه لتلبية حاجيات افراد المجتمع وتحقيق اكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية (مقدم مصطفى)

فالتنمية بالمفهوم الواسع هي رفع مستدام للمجتمع ككل وللنظام الاجتماعي نحو حياة انسانية افضل كما عرفت ايضاً بأنها تقدم المجتمع عن طريق استنباط اساليب جديدة افضل ورفع مستويات الانتاج من خلال انماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات افضل .

ويوضح مفهوم التنمية التغيرات التي تحدث في المجتمع بأبعاده الاقتصادية السياسية الاجتماعية الفكرية والتنظيمية من اجل توفير الحياة الكريمة لجميع افراد المجتمع (مقاوسي و جمعوني ، ٢٠١٠ ،٤٠) ويرى يونيه ان النمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسع اقتصادي تلقائي تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة ومحددة وتقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة في تحسين ان التنمية الاقتصادية تفترض تطويراً فعالاً وواعياً اي ، اجراء تغيرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة .

اما الدكتور محمد زكي الشافعي فيرى ان النمو يراد به مجرد الزيادة في دخل الفرد الحقيقي اما التنمية فالراجح تعرفيها : بأنها تتحصل في الدخول في مرحلة النمو الاقتصادي السريع ، بعبارة اخرى تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة في الدخل الفردي الحقيقي عبرة فترة ممتدة من الزمن ، وبما ان اي شيء ينمو لابد له من ان يتغير فأن التنمية لا تتحقق من دون تغير جذري في البنيان الاقتصادي والاجتماعي ، ومن هنا كانت عناصر التنمية هي التغير البياني ، الدفعة القوية و الاستراتيجية الملائمة .

كما ترى الباحثة ان مفهوم التنمية : هي عبارة عن نمو مصاحب بالسعي الى إحداث تغيير هيكلي في هيكل الناتج مع ما يقتضينه ذلك من اعادة توزيع عناصر الانتاج بين القطاعات وضمان الحياة الكريمة للأفراد .

جدول رقم (١) يوضح الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
• يتم بدون اتخاذ ايه قرارات من شأنها احداث تغير هيكلي للمجتمع . • يركز على التغير في الحجم والكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات . • لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الافراد . • لا يهمه مصدر تجارية الدخل القومي	• عملية مقصورة (مخططة) تهدف الى تغير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة افضل لأفراده • تهتم بنوعية السلع والخدمات نفسها . • تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي ، حاصلة بالنسبة للطبقة الفقيرة . • تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي وبتنويعه .

المصدر : (فنتيجة ٢٠٠٩ ،٤)

٢- أهداف التنمية الاقتصادية :-

تتمثل في زيادة الدخل القومي والارتفاع بمستوى معيشة الانسان وتعليل الفجوة الداخلية مع تعديل تركيبه هيكل الاقتصادي القومي لصالح قطاع الصناعة والتجارة وتلك الاهداف هي في واقع الامر بمثابة علاج للمشكلات الناتجة عن الخصائص الاساسية التي تمثل في اقتصاديات الدول الفقيرة وهي أنها :-

١) دول منتجة للمواد الاولية وبعضها قابل للنفاذ .

٢) تواجه ضغوطاً سكانية وارتفاع معدلات المواليد .

٣) تمتلك مواد طبيعية لم يتم تطويرها نظراً لضعف الاستثمارات خاصة بالبنية التحتية .

٤) العجز في رأس المال نتيجة ضعف ، التراكم الرأسمالي بسبب نقص المدخرات .

٥) ميل معدلات التبادل التجاري لغير صالحها مما يجعل هذه الدول عرضه للتقلب الاقتصادي وتأثيرها بالدولات الاقتصادية العالمية .

٦) الخلل البنائي لأفراد المجتمع من حيث الانخفاض مستوى الدخول وسوء توزيع العاملين ف القطاعات الاقتصادية وضعف الانتاجية وانتشار الفساد الاداري وعدم الشفافية واختلال آليات السوق في غياب القوانين الكابحة للاحتكار . (الدوري ، ١٩٨٣)

٣- التنمية الاقتصادية بين الدولة والقطاع الخاص

ان عملية الشركة بين القطاعين العام والخاص تهدف الى المساهمة الفاعلة لكلا القطاعين في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولا سيما في الدول النامية التي تشكو عجزاً دائمينا في مواردها المادية وتحتاج الى المزيد من التمويل لغرض تغطية استثماراتها في مشاريع البنى التحتية وغيرها من المشاريع العامة القائمة المزمع انشائها والمشاركة ، باختصار عبارة عن تفويض القطاع الخاص من قبل القطاع العام (الدولة) لإنتاج السلع والخدمات نيابة عنه مقابل نسبة من الارباح المتحققة تحدد عقدياً دون التأثير في صفة الملكية للأصول والموجودات المستخدمة في الانتاج والتي تبقى ملكية عامة .

ان الشراكة ترتكز على مبدأ التعاون والتكامل بين القطاعين وتهدف الى قسمين اداء المشاريع الانتاجية والخدمية العامة اذ تعد من العوامل الاساس والهامة لتحسين ادائها الانتاجي والاستغلال الامثل لطاقاتها الانتاجية من خلال الافادة من خبرات وامكانية القطاع الخاص من جهة ومن جهة اخرى تشجيع ودعم الطاع الخاص باعتماد السياسات والتشريعات العامة للاستثمار الخاص وتهيئة بيئة اقتصادية وسياسية مستقرة تساهم بشكل فاعل في جذب الاستثمار الخاص ولاسيما الاستثمار الاجنبي الذي يتميز بالتكنولوجيا والتقنيات الانتاجية الحديثة فضلاً عن الخبرات العلمية ورؤوس الاموال الكبيرة .

ان التوجيهات الجديدة في سياسة العراق الاقتصادية اعتماد الية السوق في الاقتصاد بعد احداث عام (٢٠٠٣) مما يتطلب التكامل بين دور الدولة ممثلة بالقطاع العام و دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية اذا اكدت خطط التنمية الوطنية على ذم وتشجيع القطاع الخاص وتفعيل دوره في النشاط الاقتصادي فضلاً عن تأكديها على بناء مشاركات بين القطاعين العام والخاص بمختلف اشكال واساليب الشراكة مع فسح المجال امام الاستثمار الاجنبي .

لاسيما الاستثمار الاجنبي ، المباشر وبناء شراكات العالمية ذات التكنولوجيا الحديثة ولاسيما في القطاع الصناعي ، وقد اولت وزارة الصناعة والمعادن هذا التوجه أهمية كبيرة اذ سعت الى تنمية القطاع الصناعي الخاص وتشجيع إقامة الصناعات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة ، وبهذا الخصوص تم اعتماد حزمة من الاجراءات المتعلقة بعقد شراكات استراتيجية مع القطاع الخاص الاجنبي والمحلي في كثير من الصناعات كصناعة الاسمنت والاسمدة ، (سهران ،٢٠١٤)

ثالثاً : ادارة التنمية والادارة العامة

ان مفهوم الادارة يختلف في جوهرة عن مفهوم ادارة التنمية فالإدارة العامة كما اشرنا فيما مضى تعني بتنفيذ السياسات العامة وتقديم الخدمات الرئيسية لأفراد المجتمع ، بينما التنمية تعتبر عملية مجتمعة تشمل مختلف انشطة المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية والثقافية والفكرية ...الخ ، أنها اسلوب عمل و نمط فكري ينصف بالشمول والتكامل ، قوامها الخطط والرؤى المستقبلية والغايات بعيدة المدى ، بمعنى اخر طموحات وآمال المجتمع لما يرغب ان يكون علية من نهوض وتقديم واستقرار وازدهار .

ولو عدنا قليلا للوراء لوجدنا ان الإدارة العامة في الدول النامية لعبت دوراً هاماً ونشطاً خصوصاً بعد حركات الانتقالات والتحرر التي طرأت على مجتمعات تلك الدول (١٠) واخذت على عاتقها احداث التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتولت مهام انشاء الدولة الحديثة و تعزيز دعائمها وانشاء البنى التحتية الاساسية الى جانب توسع في تقديم الخدمات الرئيسية والضرورية كالصحة والتعليم والامنية والثقافة ، وخدمات الكهرباء والاتصالات ، الا ان قليلاً من هذه الدول النامية تنبهت لأهمية تطوير اجهزتها الإدارية حتى تستطيع ان تجاري المطالب والاعباء التي القيت عليها فجأة بعد الاستقلال وان تقوى على الاضطلاع بالمهام والأعباء الجديدة .

لذا اضحت الحاجة ماسة لتطوير الأجهزة الادارية ومؤسسات الخدمة المدنية في الدول النامية وتوجيهها نحو عملية التنمية لكي تقوى على القيام بأعباء متابعة المشارع التنموية ، وان على الدول النامية كي تكون خططها التنموية ناجحة وفعالة ان تغير بعض انظمتها و سياستها الإدارية الأساسية والتدرب على ادارة المؤسسات المتخصصة الجديدة كالبنوك والمؤسسات المالية الاستثمارية والتي لم تكن معروفة بالنسبة لهما من قبل .

من هنا كان التحول البارز في المهام التقليدية للدولة وما ينسب للإدارة العامة من مهام ومسؤوليات محددة تتصف بالروتينية و وبتفشي مظاهر (البيروقراطية) الى دور اكبر ومهام ومسؤوليات متزايدة ومواجهة تحديات وأعباء جديدة لا عهد لعما بها هو نقطة البداية نحو تبني مفهوم التنمية .

فالتنمية اذن تعتبر عملية مجتمعة متكاملة تتصف بالشمول والدين ميكية اي التغيير تلعب الدولة الى جانب مؤسسات وأجهزة المجتمع الاخرى كمؤسسات القطاع الخاص دوراً بارزاً ورئيسياً فيه . وان ما يسبب الى ادارة التنمية من مسؤوليات ومهام يختلف كماً ونوعاً ينسب الى الإدارة العامة ، اذ ان مسؤولياتها وصمامها تتنوع وتقسم باستمرار وبصورة كبيرة وفق متطلبات الموقف والمرحلة الزمنية.

بمعنى اخر تكمن فلسفة ادارة التنمية في التأكد على اهمية تطوير قدرة الادارة العامة لمواجهة أعباء دور العملية في مشاريع وبرامج وعمليات التنمية المنشودة اي ايجاد قوة تلقائية تعتمد على الذات لإحداث التغير الاقتصادي والاحتمالي الذي تطمح له كثير من الدول النامية ، وبالفعل بدأت كثير من الدول تسير بهذا الاتجاه وتأخذ بمفاهيم ومضامين جديدة لم تكن تعمل بها من قبل ومن ضمن هذه المفاهيم الاتجاه نموذجة القطاع العام . (الرفاعي ،١٩٩٩) والتي سنعرض الاسطر القلية القادمة .

رابعاً : تأثير اتجاهات التنمية على الإدارة العامة

بدخول العالم عقد الثمانينات أخذت كثير من المشكلات التي تواجه دول العالم وعلى الاخص الدول النامية بالتفاقم ، فالتغيرات التي طرأت على البيئة الدولية والسوق العالمية بدءاً من فترة السبعينات حيث تدني معدلات النمو الاقتصادي ، ارتفاع معدلات البطالة التضخم ، اضطراب واختلال موازين المدفعات ، مشكلة المديونية الخارجية ، ارتفاع تكاليف المعيشة ، تردي الأوضاع الغذائية ، استمرار تدهور اسعار النفط ، تدهور معدلات التنمية الدول النامية ، حيث سجلت اقطاع الوطن العربي تدنياً ملحوظاً في معدلات الاستثمار وازدياد العجز المالي في ميزانيات الخدمات وبشكل ملحوظاً في دول الوطن العربي ، ونتيجة لذلك انخفض نصيب الفرد العربي في الانفاق الحكومي وتضاءلت خطة الانفاق الحكومي الموجهة للخدمات الاجتماعية ، الامر الذي ادى بالنهاية الى تراجع معدلات التنمية في تلك البلدان .

كل ذلك اصبح يشكل هاجسا يهدد اقتصاديات الدول النامية وبدأت بعضها بالفعل تعد العدة لمواجهة هذه المشاكل والهجمة الاقتصادية من قبل الدول الصناعية ، وكان من ضمن ما قامت به بعض الدول النامية ومنها دولة الكويت بتبني سياسات و اساليب عملي جديدة في محاولة منها لتخفيف العبء عن كاهل الحكومة في تحملها وحدها مشاريع التنمية المختلفة والتقليل من الانفاق الحكومي على الخدمات التي تقدمها للمواطنين مع التوجه نمو تفعيل دور القطاع الخاص وإتاحة الفرصة لمؤسسات القطاع الخاص للمشاركة مع الحكومة في تحمل اعباء ومسؤوليات التنمية فكان ان تثبت الحكومة سياسة الخصخصة من ضمن ما تثبته من السياسات الجديدة .

خصخصة القطاع العام :

يعتبر هذا الاتجاه احد التطورات الهامة الاخذة في التزايد خلال الثمانينات والتسعينات وكأحد السياسات الاقتصادية التصحيحية وتوجهات الإدارة العامة في الدول المتقدمة النامية على حد سواء . فالاتجاه السائد حالياً في كثير من الدول المتقدمة هو تقليل الاعتماد على القطاع العام في انتاج السلع والخدمات والحد من هيمنته على كافة الأنشطة الاقتصادية والصناعية والخدمية ، واذكاء دور مؤسسات القطاع الخاص .

تعريف الخصخصة :

الخصخصة تعي كافة الاجراءات المتعلقة بتحويل بعض أنشطة القطاع العام اي الأنشطة الحكومية الى القطاع الخاص بالطرق المختلفة سواء بيع المؤسسات الخدمية اذ تأجيرها او التنازل عنها بالعامل للقطاع الخاص لكي يتولى ادارتها .

أهداف الخصخصة :

١) محاولة من الدول للتخفيف من كاهلها في ادارة بعض المرافق العامة .
٢) تقليص حجم الانفاق العام والتخفيف الضغط على الميزانيات العامة .
٣) تحرير المؤسسات الانتاجية من الضغوط و التدخلات الاجتماعية والسياسية .
٤) القضاء على البطالة وزيادة الانتاجية .
٥) تنوع مصادر الدخل القومي دون الاعتماد على مصدر واحد .
٦) تحقق المنافسة بين المؤسسات المجتمع العامة والخاصة وتحقيق مبدأ البقاء للأصلح بين المؤسسات الانتاجية و اقصاء الخاسر منها والمتعثر .
٧) تفعيل دور القطاع الخاص من زيادة مشاركته بعملية التنمية .

الخصخصة في دولة الكويت :

في بدايات التسعينات صدر قرار مجلس الوزراء الكويتي يقضي بتحويل معظم الخدمات العامة والأنشطة التي يتولاها القطاع الحكومي الى القطاع الخاص ليقوم بإدارتها على نحو يحقق الارتقاء بها وتطويرها وجاء هذا القرار بناء على توجيه البنك الدولي وتقرير فريق العمل الذي زار الكويت في فترة ١-٢٧ مايو ١٩٩٣ ، وذلك لما يحققه هذا الاتجاه من المزايا التي من شأنها المساهمة في تحقيق وتوزيع افضل وادارة اكفاء للموارد الاقتصادية المتاحة كالأداة على توفير فرص استثمار للقطاع الخاص والحد من مزوج رؤوس الاموال الوطنية في استثمارات خارجية وتدعم دورة اي القطاع الخاص في توفير فرص عمل للعمالة الوطنية .

اعتبارات عملية التخصيص بدولة الكويت :

١) ان التخصيص هو جزء من عملية اصلاح اقتصادي شامل .
٢) اصدار وتعديل التشريعات الازمة لعملية التخصيص .
٣) الغاء او تغيير شكل الدعم الحكومي المقدم للقطاع الخاص .
٤) وضع خطة عمل واضحة لمعالجة العمالة في الأنشطة المراد تمويلها للقطاع الخاص .
٥) رفع كفاءة النشاط الاقتصادي .
٦) زيادة العائدات المالية للحكومة وتنويع مصادر الدخل القومي .
٧) زيادة مساهمة المواطنين في الأنشطة الاقتصادية .
٨) توفير فرص عمل مناسبة للعمل في القطاع الخاص .

اساليب نقل الملكية الى القطاع الخاص :

١) بيع القطاع او المؤسسة لمجموعة من المستثمرين سواء كويتيين او غيرهم او مجموعة مشتركة منهم وذلك وفقاً لأفضل عرض من حيث السعر .
٢) بيع القطاع او المؤسسة لمجموعة من المستثمرين مع تحديد مساحة المستثمر الاجنبي الجنسية بنسبة معينة
٣) بيع القطاع او المؤسسة لمجموعة من المستثمرين وفقاً لأفضل عرض من حيث السعر مع وضع بعض الشروط على هؤلاء المستثمرين لضمان عدم حدوث احتكار لنشاط وخاصة في حالة الكهرباء والماء.
٤) تأجير الأصول للقطاع الخاص او طرح عقود ادارة لهذه الأصول وهذا يمكن تطبيقه على قطاعي الموانئ والكهرباء ، وهذا ومما تجدر الاشارة اليه هو ان السياسة الخصخصة في دولة الكويت مازالت في كثير من جوانبها قيد الدراسة والبحث ولم تطبق حتى الان بشكل واسع وان لدى الحكومة برنامج عمل متكامل حول الأنشطة والمواقف العامة التي يتم تحويلها للقطاع الخاص ، الا ان ذلك يتطلب من الوقت الشيء الكثير لتقدير مدى نجاح التجربة من عدمه ، وتحديد نقاط القوة او الضعف بالنسبة لمثل هذه السياسية .(الظفيري ، الكويت ،١٩٩٩)

المبحث الثالث

الجانب العملي

دراسة ميدانية على مجموعة من الاساتذة المختصين في مجال التنمية الاقتصادية :

بعد ان تم اعداد استمارة استبيان التي تضمنت مجموعة من الاسئلة المختلفة والمتعلقة بموضوع الدراسة وتوزيعها على افراد عينة البحث والمتكون عددهم ٣٠ فرد ، تضمنت كما في الجدول التالي

الجدول رقم (٢)

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
دراسات عليا	٣	% ١٠
باحث	٣	% ١٠
ماجستير	٣	%١٠
دكتوراه	٢١	% ٧٠
المجموع	٣٠	% ١٠٠

من خلال الجدول رقم (٢) والمتعلق بالمستوى التعليمي للقيمة المختارة فأنه يتبين ان فئة دكتوراه سجلات اعلى نسبة بـ ٧٠ % تليها المستويات الاخرى ، بنسبة ١٠ % لكل منهم .

جدول رقم (٣) مدى الاستفادة من المشاريع الاستثمارية للاقتصاد العراقي

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	٢١	% ٧٠
لا	٩	% ٣٠
المجموع	٣٠	% ١٠٠

من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (٣) نلاحظ ان ٧٠% من مجتمع الدراسة اجابوا بنعم انه يفيد المشروع الاستثماري لتحقيق فائدة عالية في حين ٣٠ % لديهم تخوف من قيام الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق .

جدول رقم (٤) تفيد المشاريع الاستثمارية في القضاء على المشاكل الاجتماعية

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	٢٤	٨٠ %
لا	٦	٢٠ %
المجموع	٣٠	١٠٠ %

من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (٤) نلاحظ ان ٨٠% من مجتمع الدراسة اكدوا بنعم انه يتم القضاء على المشاكل الاجتماعية اولها البطالة .

جدول رقم (٥) تحقيق الرفاهية

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	٢٧	٩٠ %
لا	٣	١٠ %
المجموع	٣٠	١٠٠ %

من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (٥) ان اغلبية مجتمع البحث والمقدرة بنسبة ٩٠% اكدوا على تحقيق الرفاهية في المجتمع .

جدول رقم (٦) القدرة على تغير واقع الاقتصاد العراقي

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	٢٩	٩٧ %
لا	١	٣ %
المجموع	٣٠	١٠٠ %

ان اغلبية مجتمع البحث والمقدرة بنسبة ٩٠ % اكدوا على قدرة المشاريع الاستثمارية في تغير الاقتصاد العراقي .

جدول رقم (٧) القناعة بالمشاريع الاجنبية المباشرة

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	١٨	٦٠ %
لا	١٢	٤٠ %
المجموع	٣٠	١٠٠ %

عند تحلينا للمعلومات الواردة في الجدول رقم (٧) يتضح لنا ان ٦٠% من مجتمع البحث مقتنعون بالمشاريع الاستثمارية الاجنبية المباشرة غير ان ٤٠ % من مجتمع البحث غير مفتنون بالمشاريع الاستثمارية .

جدول رقم (٨) العوائد المتحققة

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	١٣	٤٣ %
لا	١٧	٥٧ %
المجموع	٣٠	١٠٠ %

تبين للشواهد الكمية في الجدول (٨) والمتعلقة بالتمويل المقدم فعلاً لتمويل المشاريع الاستثمارية لدى المصارف المتخصصة ان ٥٧% من مجتمع البحث قد اقروا بان مستوى التمويل المقدم ليس موافقاً لتوقعات العميل .

جدول رقم (٩) الاعتماد على طرق الحديثة تعطي تأثير فعال لفائدة من الاستثمار الاجنبي المباشر

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	١٨	٦٠ %
لا	١٢	٤٠ %
المجموع	٣٠	١٠٠ %

تؤكد الشواهد في الجدول رقم (٩) بان ٦٠% من مجتمع البحث ضرويه استخدام طرق حديثة في حين ان نسبة ٤٠ % من مجتمع البحث ليس لهم قناعة بضرورية استخدام طرق الحديثة .

جدول رقم (١٠) التسهيلات المصرفية لها دور في اتمام المشاريع الاستثمارية

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	٢٠	% ٦٧
لا	١٠	% ٣٣
المجموع	٣٠	% ١٠٠

عند تحليلنا المعطيات الكمية في الجدول رقم (١٠) يتضح لنا ان بنسبة ٦٧% من مجتمع البحث موافقون على فكـــرة ان التسهيلات المصرفية لها دور في اقحام مشاريع الاستثمارية في حين ان ٣٣ % من مجتمع البحث معارضون لهذه الفكرة .

جدول رقم (١١) هل الاستثمار الاجنبي المباشر هو امر ايجابي او سلبي

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	٣٠	% ١٠٠
لا	—	—
المجموع	٣٠	% ١٠٠

اوضحت البيانات الواردة في الجدول رقم (١١) ان عينة البحث اي نسبة ١٠٠ % اجمعوا على ايجابية الاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي .

الاستنتاجات :

١) الاستثمار الاجنبي المباشر ابرز الخطوات التي ممكن ان تساعد الاقتصاد العراقي في معالجة وضعه الحالي .

٢) مهما اختلف نوع المشروع الاستثمار ي الا ان تمويله وتعميره وتحقيق عملية الانماء يتطلب تدخل من قبل المصارف المتخصصة اثناء الدراسة .

٣) توفير الفرص للقرارات الساندة لهذا النوع من المشروعات الاستثمار الذي يمكن ان يخلق الأجواء الاستثمارية .

٤) غالباً ما يسعى اصحاب المشاريع الى الاستثمار في المحالات التي شهدت قبولاً كثيراً وغياب مشاريع ذات مردودية وان كانت قابلة للتطور .

التوصيات :

١) ضرورة تطوير سبل الاستثمار في مختلف جهات القطر .

٢) وضع لأسس التي يتم على اساسها تحقيق تقدم في تنمية المشاريع الاستثمارية الاجنبية المباشرة ، حيث يلاحظ اهتمام اغلب المصارف بالجانب الاقتصادي للمشروع فقط واهمال عامل المردودية اي الاعتماد على الطرق الحديثة في التقييم وتحليل الوضعية المالية .

٣) الاستقرار الامني والسياسي والاقتصادي له دور بارز في عملية الاستثمار وتحقيق تقدم في البنى التحتية وعلى كافة مجالات (الزراعة ، الصناعة ، العقار) ان تحاول ان تتأقلم مع هذه الظروف

المصادر

١- ال تشبب ،دريد كامل، رقم الابداع دائرة الكتبة الوطنية ،عمان ، الاردان ، ٢٠٠٨ .

٢- الدوري ، مؤيد عبد الرحمن ، ادارة الاستثمار والمحافظة الاستثمارية ، عمان ، دار اللواء لنشر والتوزيع ، ٢٠١٠ ،

٣- الدوري ، احمد ، التنمية الاقتصادية واهدافها ، ديون المطبوعات الجامعة ، الجزائر ،١٩٨٣ .

٤- الرفاعي ،يعقوب السيد يوسف، دكتوراه في الدارة العامة ، المتحدة الامريكية ، الكويت ، ١٩٩٩ .

٥- الشافعي ، محمد زكي ، التنمية الاقتصادية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ،١٩٦٨ .

٦- الظفير ، سعد عواد، ماجستير ادارة مشاريع الولايات المتحدة الامريكية ، الكويت ،١٩٩٩

٧- بول ساموﻻس ، وليام نورد هاوس ، الاقتصاد ، ترجمة هاشم عبدالله ، ط١ ،الاهلية للنشر والتوزيع ، ٢٠٠١ .

٨- حسين فياض خلف ، الاستثمار الاجنبي بين النظرية والتطبيق في الانفتاح الاقتصادي ،ج ٢ ،م .س.ذ .

٩- سهران ،فيصل، التنمية الاقتصادية بين الدولة والقطاع الخاص ، اطروحة الدكتوراة في الاقتصاد ، ٢٠١٤ .

١٠-طاهر حيدر حردان ، مبادئ الاستثمار ، دار المستقبل للنشر ، الاردن ،١٩٩٧ .

١١-غني ناصر القريشي ، ٢٠١١ .

١٢-فتيحة ، بناني، التنمية الاقتصادية ، جامعة محمد بوقرة مرداس ، ٢٠٠٨-٢٠٠٩ .

١٣-فليح حسن خلف ، الاقتصاد الكلي ، ط ١ ، جدار الكتاب العلمي ، عمان ، الاردن ، ٢٠٠٨ .

١٤-مقدم مصطفى ، هند جمون ، صاحة مقاوسي ، التنمية الاقتصادية ، ٢٠٠٩ -٢٠١٠ .

١٥-نصر عارف ، مفهوم التنمية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة القاهرة .

استمارة استبيان

السادة المحترمون

من اجل الوصول الى اهداف البحث صدرت الباحثة مكتبة من مجموعة موظفي المصرف لتوزيع استمارة الاستبيان الاجوبة حول الاسئلة المطروحة للبحث بعنوان (دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تفعيل التنمية الاقتصادية) واود ان ابين ان المعلومات سيتم استخدامها لأغراض البحث العلمي فقط بالنظر لما يمتلكونه من خبرة ومعرفة بعمل المصرف ارجوا تأشير خيار من الخيارات المتاحة امام كل فقرة من الفقرات من خلال وضع علامة (√) في المكان المناسب.

لذا اتطلع شاكره تعاونكم معي وتملؤني الثقة بدقة اجاباتكم وموضوعيتها حول جميع الفقرات والتي ستسهم في سلامة التحليل ودقة النتائج ... مع وافر الشكر والتقدير

الباحثة

سارة سعد حنون

معلومات شخصية

المستوى التعليمي	
دراسات عليا	
باحث	
ماجستير	
دكتوراه	

ت	الفقرة	نعم	لا
١	مدى الاستفادة من المشاريع الاستثمارية للاقتصاد العراقي		
٢	تفيد المشاريع الاستثمارية في القضاء على المشاكل الاجتماعية		
٣	تحقيق الرفاهية		
٤	القدرة على تغير واقع الاقتصاد العراقي		
٥	القناعة بالمشاريع الاجنبية المباشرة		
٦	العوائد المتحققة		
٧	الاعتماد على طرقء الحديثة تعطي تأثير فعال لفائدة من الاستثمار الاجنبي المباشر		
٨	التسهيلات المصرفية لها دور في اتمام المشاريع الاستثمارية		
٩	هل الاستثمار الاجنبي المباشر هو امر ايجابي او سلبي		